L 20
SAUDI ARABIA 2020
LABOUR

البيان الختامي لمجموعة العمال العشرين L20 إلى قمة قادة مجموعة العشرين

٢١-٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠
الرياض، المملكة العربية السعودية

معالي
د. عبدالله أبوثنين

أ. فواز المطيري

د. فيحان العتيبي

معالي
م. أحمد الراجحي

م. ناصر الجريد

أ. شارون بورو

أ. جاي رايدر

أ. فايز المطيري

معالي
الشيخ سعد السيف

معالي
د. أحمد الفهيد

أ. ستيفانو سكاربتا

صاحبة السمو
نوف بنت محمد

أ. مصطفى التليلي

أ. قيراردو مارتينز

أ. بيير هابارد

د. عبد الحميد العنزي

د. رنيم السليمي

أ. حنان النويصر

أ. عثمان المعمر

د. ثريا العبيد

د. دايفد أدوارز

م. هيثم فلمبان

أ. ناصر الدوسري

أ. خالد الدوسري

م. سامي الحربي

قمة مجموعة العمال السعودية - ٧-٨ سبتمبر - الرياض، المملكة العربية السعودية

جائحة من عدم المساواة

«ندرك أن فقدان الوظائف، وتقليل ساعات العمل، وتعليق علاقات العمل، وفقدان الدخل سيؤدون على الأرجح إلى جعل المزيد من الناس عرضةً للفقر، وعدم رسمية حالتهم الوظيفية، وأشكال الاستغلال المختلفة.»

إعلان الرياض لوزراء العمل والتوظيف لمجموعة العشرين،
١٠ سبتمبر ٢٠٢٠

تدفع جائحة كوفيد -١٩ العالم نحو ركودٍ عالميٍّ هائلٍ ذو عواقب وخيمةٍ، وتُقدر منظمة العمل الدولية أن ساعات العمل المفقودة تعادل أكثر من ٤٩٥ مليون وظيفة، كما رُصِدت خسائر تُقدر بتريليونات الدولارات من الدخل خلال الأشهر الستة الماضية، وإن أرزاق ١,٥ مليار شخص يعملون في الاقتصاد غير الرسمي مهددة أيضاً. إن تأثير الوباء على العديد من القطاعات الاقتصادية والمناطق واضحٌ للعيان، حيث أُغلِقت ملايين الشركات نهائياً، وإن أكثر من ٣٠٠ ألف بحارٍ عالقون على متن سفنٍ أثناء عملهم.

لقد كانت الآثار الاجتماعية والاقتصادية على النساء شديدةً خصوصاً، فالنساء ممثلاتٌ بشكلٍ غير متناسبٍ في الوظائف منخفضة الأجر والأقل أماناً والعمل غير الرسمي. كما يواجه الشباب مستقبلًا أكثر قسوةً، إذ تعطل التعليم والتدريب وانخفضت فرص العثور على عمل. ويواجه الملايين من العمال المهاجرين العوز، وذلك لكونهم عالقين في العمل الاستغلالي ولاستثنائهم غالباً من الحماية الاجتماعية والدعم الحكومي.

نتيجةً لعقودٍ من تخفيض تمويل الخدمات العامة، كافحت مؤسسات الخدمات الصحية في الخطوط الأمامية للاستجابة بشكل مناسب، وتعطلت رعاية الأطفال والمسنين بشدة، حيث أدت سياسات التقشف وخصخصة الخدمات الحيوية إلى إضعاف المجتمعات والاقتصادات بشدةٍ، ولقد كشف الوباء بوحشيةٍ عن أوجه القصور في الاقتصاد العالمي.

في الوقت نفسه، زاد أغنى ٢٥ ملياردير ثرواتهم بنحو ٢٥٥ مليار دولارٍ بين منتصف

مـارس وأواخـر مايـو، ويتركـز معظـم «الرابحيـن» فـي الأعمـال المدفوعـة بالبيانـات والتجـارة الإلكترونيـة، والتـي تعمـل الآن علـى تسـريع رقمنـة الاقتصـاد العالمـي مـن موقـع القـوة. وتشـجع نمـاذج أعمالهـم علـى التهـرب الضريبـي والعمـل غيـر المسـتقر وغيـر الرسـمي، وتعتمـد علـى المراقبـة وجمـع البيانـات وأسـاليب متقدمـةٍ لتجنـب المسـؤولية، ولقـد عاملـوا البرلمانـات والحكومـات بـازدراءٍ، وهـم فـي كثيـرٍ مـن الحـالات يسـتفيدون عـن قصـد مـن انتشـار خطـاب الكراهيـة والتطـرف.

لقـد وصـل تغيـر المنـاخ إلـى حالـة الطـوارئ، حيـث سُـجلت فـي عـام ٢٠٢٠م أرقـامٌ قياسـيةٌ جديـدةٌ لحرائـق الغابـات وفقـدان الغطـاء الجليـدي وانبعاثـات ثانـي أكسـيد الكربـون، بالإضافـة إلـى تلـوث الهـواء والأرض والميـاه. كمـا أن الحكومـات حـادت عـن المسـار الصحيـح لتحقيـق أهـداف اتفاقيـة باريـس السـاعية لخفـض انبعاثـات غـازات الاحتبـاس الحـراري.

ارتفـع الإنفـاق العسـكري العالمـي إلـى ١,٩ تريليـون دولار فـي عـام ٢٠١٩م، وهـو أكبـر نمـوٍ سـنوي فـي الإنفـاق منـذ عـام ٢٠١٠م. وإن هـذا سـوءٌ فـي تخصيـص المـوارد فـي وقـتٍ تتقاطـع فيـه الأزمـات العالميـة للصحـة والمنـاخ والوظائـف وعـدم المسـاواة والفقـر، بالإضافـة إلـى جانـب مخاطـر الرقمنـة غيـر المنظمـة.

فـي مواجهـة الوبـاء، يتعـذر علـى العديـد مـن البلـدان الناميـة الوصـول إلـى التمويـل الكافـي للاسـتجابة لاحتياجاتهـا الطارئـة بمـا فـي ذلـك دعـم العمـال والشـركات وتمويـل تعافيهـم، وذلـك بالتـوازي مـع عـبء سـداد الديـون للنظـام المالـي الدولـي، أو يشـترط علـى هـذه الـدول تطبيـق شـروطٍ علـى مسـتوى الاقتصـاد الكلـي يُمكـن أن تضعـف حقـوق العمـال والخدمـات العامـة وأنظمـة الحمايـة الاجتماعيـة.

العقد الاجتماعي مُعطّل

حتى قبل اندلاع الجائحة، عانت المجتمعات من مستوياتٍ تاريخيةٍ من عدم المساواة، مع مستوياتٍ غير معقولةٍ من تركّزِ الثروة في أحد كفتي الميزان، والعمل غير الرسمي وعدم الاستقرار والعوز في الكفة الأخرى. وفي الوقت نفسه، تُهَرّب الموارد التي نحن بأشد الحاجة إليها إلى الملاذات الضريبية، ولم يُتخذ مع ذلك سوى القليل من الإجراءات. حيث تُظهر الإفصاحات الأخيرة تورط البنوك الدولية الكبرى في تحويلات ماليةٍ غير مشروعةٍ تُقدر بحوالي تريليونَي دولار، مما كشف عن جشع الشركات وأوجه القصور الجسيمة في الأنظمة. ولا يوجد اليوم نقصٌ في الموارد لضمان التعافي والمرونة، فعشرات التريليونات من الدولارات محبوسةٌ في الملاذات الضريبية. المسألة هي: هل توجد الإرادة السياسية؟

التعددية في حالةٍ يرثى لها

على مدى عقود مضت، شهد الناس تفضيل التعددية لقواعد العولمة ومعاهدات التجارة والاستثمار، والتي تصف في صالح الأغنى والأقوى. إن الناس يفقدون الثقة بسرعةٍ في المؤسسات العالمية والحكومات وفي هذه النسخة المنهكة من الديمقراطية.

لقد حان الوقت لعقد اجتماعي جديد

يُعد العقد الاجتماعي الجديد حجر الزاوية لضمان التعافي والمرونة، وتتمثل أساسياته في أرضية حماية العمل، والحماية الاجتماعية الشاملة، والوظائف والفرص الجديدة الجيدة للنساء والرجال، والخدمات العامة الجيدة للجميع، والمساواة، وخطةٍ طموحةٍ للانتقال العادل إلى اقتصادٍ خالٍ من الكربون. ويتطلب العقد الاجتماعي الجديد أن يشارك العمال وأصحاب العمل في حوارٍ اجتماعي مع الحكومات لخلق مستقبلٍ تكون فيه إخفاقات الماضي جزءاً من التاريخ، وذلك على أساس احترام حقوق العمال الأساسية.

تتطلب معالجة الوباء والتعافي منه بمرونةٍ تنفيذ الالتزامات السابقة وإجراءاتٍ جديدةٍ

«سنعمل بشكل فردي وجماعي، وبما في ذلك من خلال الحوار الاجتماعي، على دعم جميع العمال الذين يعانون من فقدان الوظائف وعلاقات العمل المعلقة وتقليل ساعات العمل وفقدان الدخل، مع ضمان صحتهم وسلامتهم في العمل».

إعلان الرياض لوزراء العمل والتوظيف لمجموعة العشرين،
١٠ سبتمبر ٢٠٢٠

ندعو قادة مجموعة العشرين إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لاحتواء الجائحة والقضاء عليها من خلال:

- إعلان كوفيد-١٩ كمرضٍ في مكان العمل، وتمكين بروتوكولات الحد من الخطر وإدارة المخاطر المُحددة بالقطاع والمُصممة مع الشركاء الاجتماعيين، وضمان الوصول إلى معدات الحماية الشخصية عالية الجودة؛
- الحفاظ على الحوافز الاقتصادية بالقدر المطلوب وبهدف دعم المتأثرين بإجراءات الاحتواء للاحتفاظ بالوظائف والمداخيل؛
- حماية العاملين في الخطوط الأمامية في بيئات عملٍ آمنةٍ والاعتراف بمساهمتهم القيمة بأجور أعلى؛
- وتمديد الإجازة المرضية مدفوعة الأجر واستحقاقات الإجازات الأخرى لجميع العمال.

ندعو أن توفر قمة مجموعة العشرين على وجه السرعة الوسائل المالية لجميع البلدان من خلال الإصلاح الضريبي التصاعدي والتمويل والترتيبات النقدية لتوفير الموارد الكافية للتنمية المستدامة من خلال:

- إيجاد وسائل مالية جديدة ودعم البلدان النامية على وجه السرعة، من بينها البلدان الأقل نمواً، وذلك في شكل إصدار حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي، وخطوط مقايضة العملات، وتخفيف الديون، بما في ذلك الإلغاء بمشاركة الدائنين من القطاع الخاص؛
- إنشاء آلية عالمية لإعادة هيكلة الديون؛
- ترشيد الضرائب العالمية من خلال تنفيذ الصيغ الموحدة التي تعامل الشركات متعددة الجنسيات ككيان واحدٍ، ومن خلال القضاء على الملاذات الضريبية والتجنب الضريبي والتدفقات غير المشروعة؛
- السعي نحو الضرائب التصاعدية، وضريبة المعاملات المالية، والضريبة الرقمية، ووضع حد أدنى لضريبة الشركات؛
- تنظيم القطاع المالي بما يخدم تنمية الاقتصاد الحقيقي، وضمان حصةٍ عادلةٍ من القيمة المضافة للعمالة، وزيادة التمويل لخطة عام ٢٠٣٠م واتفاقية باريس؛
- بناء الإجماع على معاهدة ملزِمة للشركات متعددة الجنسيات؛
- وضمان الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن زيادة أمان الوظيفة والدخل للعمال وجميع المواطنين من خلال دعم العمل اللائق هو مطلبٌ رئيسي بموجب العقد الاجتماعي الجديد. وندعو قادة مجموعة العشرين للوفاء بالتزاماتهم السابقة من خلال:

- إنشاء أرضيةٍ لحماية العمال، تشمل حماية وتعزيز «إعلان منظمة العمل الدولية للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل»، بما في ذلك الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها والمفاوضة الجماعية، فضلًا عن الحد الأدنى للأجور المعيشية وأماكن العمل الصحية والآمنة؛

- توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العمال بغض النظر عن ترتيبات التوظيف بما يتماشى مع إعلان الذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، من خلال التضامن في شكل صندوق عالمي للحماية الاجتماعية؛

- السعي نحو وضع خططٍ طموحةٍ لرسمنة حالة العمل وتنظيم سوق العمل والحماية الاجتماعية؛

- إلزام جميع الشركات متعددة الجنسيات بالفحص النافي للجهالة لحقوق الإنسان على امتداد سلاسلها للتوريد، وضمان إمكانية الوصول إلى الشكاوى والتعويضات؛

- ضمان المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بسد فجوة الأجور بين الجنسين، والمشاركة في سوق العمل بما في ذلك مناصب القيادة واتخاذ القرار للمرأة، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف من خلال اتخاذ السياسات والتدابير المناسبة؛

- ضمان الإدماج والعمل اللائق للعمال الشباب وتنفيذ خارطة طريق الشباب لمجموعة العشرين ٢٠٢٥م؛

- ضمان المساواة في المعاملة للعمال المهاجرين؛

- وتوسيع فرص التوجيه المهني والتعليم والتدريب المهني للجميع، بما في ذلك الفئات المحرومة والعمال غير الرسميين، وبناء مهارات جديدة والتوعية بالحقوق.

يدعو عالم العمل قمة مجموعة العشرين للقيادة بالأفعال لا الأقوال للعمل على الخروج من الأزمة، وإننا نحث قمة قادة مجموعة العشرين على اتخاذ الخطوات الأولى لإعادة تنشيط الاقتصاد العالمي وتحقيق التعافي والمرونة المقاومين للمناخ من خلال:

- الاستثمار في البنية التحتية، وخاصة في القدرات التي من شأنها أن تقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتعزز الاقتصاد الدائري، وتخلق وظائف جديدةٍ وجيدةٍ؛
- الاستثمار في تحوّل النقل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالية الرقمية؛
- لاستثمار في اقتصاد الرعاية لخلق وظائف جديدةٍ وجيدةٍ، ورسمنة الوظائف الحالية وتمكين المزيد من النساء من المشاركة في سوق العمل، وتلبية الاحتياجات العاجلة الناشئة عن الاستجابة للوباء في الوقت نفسه؛
- الاستثمار في خدماتٍ عامةٍ عالية الجودة يمكن الوصول للكل إليها، بدءاً من الصحة والتعليم؛
- واعتماد سياسة الصناعة وتحقيق التحوّل الصناعي من أجل التنمية المستدامة والانتقال العادل إلى اقتصاد خالٍ من الكربون.

يوفر الابتكار التقني والرقمنة إمكاناتٍ هائلةٍ لإفادة البشرية؛ ومع ذلك، لا يمكن تجاهل مخاطر هذه التقنيات. ويملك قادة مجموعة العشرين القدرة على ضمان وصول فائدة الرقمنة والابتكارات الأخرى للكثيرين وليس القلة، من خلال:

- الإلزام بالاستخدام الأخلاقي للتقنيات الجديدة والبيانات الشخصية، وإجبار شركات التقنية العملاقة على التخلص من نموذج الأعمال المعتمد على المراقبة؛
- المعاملة المتساوية لعمال المنصات الإلكترونية لضمان حقوق العمال والضمان الاجتماعي والمعايير الدنيا؛

- ضمان مشاركة العمال والنقابات في وضع أنظمة مراقبة مكان العمل؛
- تمكين العمال من خلال التدريب على التقنيات الجديدة؛
- ضمان وصول العمال والنقابات إلى بيانات مكان العمل، والتعبير عن رأيهم في استخدام البيانات؛
- التأكد من وضع أنظمةٍ للعمل عن بعد وتجنب الأشكال الجديدة لاستغلال العمال وعدم رسمية حالة العمل؛
- معالجة تركّز قوة السوق والممارسات غير العادلة تجاه الموردين في سلاسل التوريد لعمالقة التجارة الإلكترونية وإصلاح سياسات المنافسة؛
- ومطالبة الاقتصاد الرقمي بدفع نصيبه العادل من الضرائب.

بيان مجموعة تواصل العمال العشرين لقمة قادة مجموعة العشرين

٢١-٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠
الرياض، المملكة العربية السعودية.

L 20
SAUDI ARABIA 2020
LABOUR

تأتي قمة مجموعة العشرين في وقت حرجٍ يجب أن نستمر فيه في إنقاذ الأرواح، بينما نضع في الوقت نفسه الأسس للتعافي مع التركيز على الوظائف الجيدة والمرونة. ونطلب منكم، كقادةٍ يتمتعون بالقدرة على تسهيل مسارات التعافي، استغلال هذه اللحظة للاستثمار في الوظائف، وحماية الحقوق والأجور المعيشية، وضمان الحماية الاجتماعية الشاملة، وضمان الانتقال العادل.

ندعوكم لوضع الأسس لعقدٍ اجتماعي جديدٍ.

اللجنة الوطنية للجان العمالية
بالمملكة العربية السعودية
Saudi National Committee of Workers Committees

ITUC CSI IGB

TUAC